Distr.: General
1 September 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي
الدورة الخامسة
جنيف، 26-28 تشرين الأول/أكتوبر 2022
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

حلول إقليمية من أجل تنمية شاملة ومستدامة*

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

إن تفاقم الأزمات الاقتصادية والصحية والبيئية التي تواجهها البلدان النامية، إلى جانب انغلاق الاقتصادات الرائدة على نفسها وزيادة اهتمامها بالأبعاد الجيوسياسية للتجارة والتكنولوجيا والتدفقات المالية، قد يفضي إلى تشظي الاقتصاد العالمي وتقويض سلامة النظام المتعدد الأطراف. ونتيجة لذلك، قد تؤدي الترتيبات الإقليمية، وهوياتها ومعاييرها وقيمها المتأصلة تاريخياً، دوراً أكبر وتتيح استجابات إقليمية متميزة لإدارة الأزمات والتأثير في مسارات التنمية. وتتطلب إدارة الترابط الاقتصادي في هذا العالم المتعدد المراكز علاقة أكثر تآزراً بين المؤسسات العالمية والترتيبات الإقليمية. وهذه المذكرة، التي تدعمها هياكل مؤسسية مثل الدولة التنموية، تُفسر كيف أن النزعة الإقليمية المفتوحة للتنمية قد تكون أفضل نهج لتيسير إدارة المصالح والحساسيات المتباينة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، من أجل إدارة تكون أكثر شمولاً وتركيزاً على التنمية.

* تقرر نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر الاعتيادي لأسباب خارجة عن سيطرة أمانة الأونكتاد.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- تواجه البلدان النامية تحديات جسيمة ومترابطة عديدة في سعيها إلى وضع خطة طموحة للتنمية المستدامة. وبفضل الظروف العالمية المواتية، تميّز العقد الأول للألفية الحالية بنمو سريع وواسع النطاق غذته الائتمانات الخاصة في الاقتصادات المتقدمة النمو، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، والتحول المستمر في الصين، مع ما ترتب عليه ذلك من آثار إيجابية على الاقتصادات النامية تجسدت في زيادة الصادرات وانخفاض تكلفة رأس المال وارتفاع أسعار السلع الأساسية. غير أن هذه الظروف المواتية قوّضتها الأزمة المالية العالمية للفترة 2009/2008 واختفت إلى حد كبير بحلول عام 2019، أي حتى قبل الجائحة، مما خلّف شعوراً كبيراً بالريبة والقلق حيال إمكانات استمرار النمو الاستدراكي والتنمية المستدامة خلال الفترة المتبقية من العقد الحالي[(1)].

2- وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية التي أسفرت عن مناخ اقتصادي صعب للغاية، لجأ العديد من البلدان النامية إلى الاقتراض في الأسواق الدولية؛ وفي العقد الماضي، نمت الديون الخارجية المتراكمة للبلدان النامية، في المتوسط، بنسبة 7,1 في المائة سنوياً[(2)]. وفي الوقت نفسه، أدّى الجمع بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة المرتبطة بالثورة الرقمية، وتعزيز حقوق الملكية الفكرية، إلى تغيير موازين القوى لفائدة الشركات الأكبر حجماً والمهيمنة على السوق، وأثار شواغل بشأن التخلف التكنولوجي للعديد من البلدان النامية[(3)]. وقد أسفرت الجائحة عن تفاقم هذه القيود وتوليد عقبات إضافية، مع تقليص الحيز المالي المتاح للعديد من الاقتصادات[(4)].

3- والاعتراف بهذه الصعوبات دفع العديد من الاقتصادات النامية إلى البحث عن فرص تختلف عن المسارات التي سبق اختيارها. وعلى نحو خاص، أولي اهتمام أكبر للترتيبات الإقليمية والترتيبات المتاحة بين بلدان الجنوب والتي يمكنها أن تساعد في خلق فرص العمل وتحقيق وفورات الحجم وتعزيز التنوع وتطوير الإنتاج. وأطلقت اقتصادات أفريقيا منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ختام عملية التفاوض التي بدأت في عام 2015؛ وقد أدركت اقتصادات شرق آسيا منذ فترة طويلة أهمية البعد الإقليمي؛ وتهدف أكبر الاقتصادات في أمريكا اللاتينية إلى تنشيط العلاقات الإقليمية. بيد أن الخيارات الإقليمية تتخذ أشكالاً وأحجاماً مختلفة، وقد لا تكفي لوحدها لتوفير مسارات التنمية التي تنشدها البلدان.

ثانياً- التكامل التجاري الإقليمي والتنمية

4- حظيت التجارة على الدوام باهتمام كبير في عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي، لأن تكثيف التجارة الإقليمية يسمح بدعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ويمكن أن يؤدي التكامل التجاري الرسمي إلى مزيد من التعاون الاقتصادي وأن يدعم الطابع الشامل للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

(1) الأونكتاد، 2019، *تقرير التجارة والتنمية، 2019: تمويل اتفاق أخضر عالمي جديد* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.19.II.D.15، جنيف)؛ انظر https://unctad.org/webflyer/south-south-cooperation-time-covid-19-building-solidarity-among-developing-countries.

ملاحظة: جرى تصفح جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي في آب/أغسطس 2022.

(2) انظر https://sdgpulse.unctad.org/debt-sustainability/.

(3) UNCTAD, 2017, *Trade and Development Report 2017: Beyond Austerity – Towards a Global New Deal* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.II.D.5، نيويورك وجنيف).

(4) الأونكتاد، 2021، *تقرير التجارة والتنمية لعام 2021: من التعافي إلى المرونة – البعد الإنمائي* (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.22.II.D.1، جنيف).

وفي عام 2000، دُعّم تعزيز الروابط التجارية في بلدان الجنوب بفضل التحوّل في هيكل الصادرات من السلع الأساسية الأولية إلى المصنوعات؛ وتجلى ذلك في زيادة تحرير التجارة على المستوى الإقليمي: فمن بين 350 اتفاقاً تجارياً إقليمياً سارياً حتى أيلول/سبتمبر 2021، وُقّع 266 اتفاقاً بعد عام 2000.

5- والعديد من الأسباب تفسّر كيف تساعد العلاقات التجارية البينية في تحقيق التنمية أكثر مما تفعله باقي العلاقات التجارية[5]. ومن منظور بنيوي، يزيد احتمال التأثير الإيجابي للتجارة عندما تحدث بين بلدان من نفس المنطقة بسبب مزايا القرب الجغرافي وأيضاً بسبب تقارب مستويات التنمية في هذه البلدان في غالب الأحيان، مما يرجّح توافر ظروف تنافسية متكافئة. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تكون الهياكل الاقتصادية للشركاء التجاريين متشابهة، تتأتى مكاسب التجارة بالأساس من وفورات الحجم وليس من المزايا النسبية التي تعكس تبايناً إما في التكنولوجيا أو الثروات. وفي هذا السياق، قد ينطوي تعزيز المبادلات التجارية على إمكانات أكبر لتعزيز تنويع الصادرات والتعجيل بالتنمية القطاعية، لأن تحويل المزايا النسبية قد يكون أصعب على المدى القصير من تعزيز وفورات الحجم، ولا سيما وأن الأول يهدف إلى تقليص اعتماد الصادرات على المواد الخام أو العمالة ذات المهارات المنخفضة.

6- وتتمثل ميزة أخرى للتجارة البينية في أن المناطق يمكن أن تدعم زيادة تدفقات المعارف (فيما بين البلدان ذات التقاليد المعيارية المشتركة وقدرات التعلم المتشابهة) وأن تشجع على توفير المنافع العامة. ويسر النهج الإقليمي التعلم وتبادل المعلومات المتصلة بتنمية التجارة والسياسات التجارية أو غيرها من مجالات التعاون الوظيفي مثل الزراعة والأمن الغذائي وإدارة القضايا البيئية والصحية. وعلاوة على ذلك، يمكن للمناطق التغلب على مشاكل السوق والتنسيق ومواءمة الأنشطة مع العوامل الخارجية الإقليمية القوية. والعديد من التحديات المتصلة بالمنافسة تكتسي طابعاً إقليمياً؛ فعلى سبيل المثال، تعتمد البلدان غير الساحلية على وجود بنية تحتية مناسبة في بلدان أخرى للتجارة في السلع. وفي حين لا تنحصر بعض العوامل الخارجية في الحدود الجغرافية لمنطقة بعينها، فإن بعضها الآخر يتعلق حصريا بالدول المجاورة.

7- ومن منظور الاقتصاد السياسي، كثيراً ما تكون قواعد التجارة الإقليمية بين بلدان نفس المنطقة النامية أقل صرامة من القواعد المنصوص عليها في الاتفاقات التجارية الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تتميز باختلال كبير في القوى بين الأطراف. وخطر أن يؤدي اختلال القوى إلى تضييق حيز السياسات الوطنية في البلدان النامية الموقعة لاتفاقات تجارية قد يكون أقل شأناً عندما تبرم هذه الاتفاقات بين بلدان المنطقة نفسها. وأخيراً، وخلال الجائحة، جرى الإقرار بالدور الحاسم للتكامل الإقليمي في الحد من الاعتماد الإقليمي على التجارة الدولية وزيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

8- وتُبيّن بحوث أُجريت مؤخراً أن المشاركة في الاتفاقات التجارية الإقليمية تهدف عموماً إلى زيادة النمو الاقتصادي وتقليص أوجه انعدام المساواة. وأثر هذه الاتفاقات أقوى في بلدان آسيا النامية، ولكنه جلي أيضاً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية[6]. وهناك اتفاق واسع على أن التكامل الإقليمي مرغوب فيه وضروري على حد سواء، لكن لا يزال هناك مجال لتحسين نطاقه وتأثيره على حد سواء على الرغم من ازدهاره في العقود الماضية. ولذلك، فإن السؤال الرئيسي يتمثل في كيفية هيكلة التكامل في مختلف مناطق بلدان الجنوب بطريقة تكون مستدامة وتساهم إلى أقصى حد في التحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية.

(5) الأونكتاد، 2007، *تقرير التجارة والتنمية، 2007: التعاون الإقليمي من أجل التجارة* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.II.D.11، نيويورك وجنيف).

(6) A DiCaprio, AU Santos-Paulino and MV Sokolova, 2017, Regional trade agreements, integration and development, Research Paper No. 1, UNCTAD.

9- وكثيراً ما لا تعزى الصعوبات الكبرى التي تعترض التجارة البينية إلى التعريفات الجمركية والحواجز التنظيمية بقدر ما تعزى إلى ضعف البنية التحتية وتخلّف استراتيجيات الإنتاج في الاقتصادات النامية. ففي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مثلاً، لم يتغير حجم وميزان التجارة إلا قليلاً بالرغم من أنه تم بالفعل إلغاء 97 في المائة من الرسوم المفروضة على الواردات من خارج بلدان الجماعة[7]. وينبغي أن تُتمّم ترتيبات التكامل، لكي تكون فعالة، بوضع ترتيبات تعاون ترمي التي تجاوز حواجز البنية التحتية وتعزّز القدرات في مجال التجارة. وعلاوة على ذلك، يستوجب رفع التحديات الاقتصادية الإقليمية لجعل التكامل قابلاً للاستمرار وجود إرادة سياسية من أولى مراحل التكامل.

ألف- الاتفاقات التجارية الإقليمية والاتفاقات الإقليمية الضخمة

10- تميزت حوكمة التجارة الدولية في التسعينات باختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وإنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995. ويرتكز النظام التجاري المتعدد الأطراف على مجموعة من القواعد والتعهدات المتفق عليها والملزِمة والقابلة للنفاذ وعلى المبادئ الأساسية للمعاملة بالمثل وعدم التمييز. وتكفل هذه القواعد والتعهدات جميعها اليقين والقدرة على التنبؤ في التجارة الدولية وتحد من الآثار الدولية السلبية التي يمكن أن تنتج عن سياسات إفقار الجار (أي السياسات التجارية التمييزية أو المركنتيلية التي تسعى البلدان القوية اقتصادياً وسياسياً في إطارها إلى تحقيق فوائد على حساب بلدان أخرى). وقد منح النظام التجاري المتعدد الأطراف للبلدان النامية بعض الاستثناءات المهمة، وهي أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية، التي تضفي بعض المرونة على نظام إدارة التجارة داخل المنظمة العالمية للتجارة بما يسمح للبلدان النامية بالتعويض عن أوجه القصور الهيكلية من خلال فوائد خاصة، مثل الآجال الطويلة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات الملزمة؛ والتدابير المعتمدة لتحسين الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية.

11- وقد شهدت فترة التسعينات أيضاً بداية انتشار اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية. وقد سعى التكامل الاقتصادي الإقليمي في العادة إلى زيادة حجم السوق والتجارة الإقليمية التي يمكن أن تسفر عن مكاسب في الكفاءة من خلال تحسين تقسيم العمل على الصعيد الإقليمي وتحقيق وفورات الحجم اللازمة لبلوغ التحول الهيكلي. ومن شأن ما يترتب على ذلك من زيادة في العمالة والدخل أن يسمح بتقاسم المنافع الاقتصادية للتكامل التجاري على نحو أكثر إنصافاً وأن يساعد على الحد من شدة التأثر بالصدمات. ومع ذلك، فإن اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية التي انتشرت في الاقتصاد العالمي منذ التسعينات تتضمن التزامات تتجاوز تلك الموجودة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف بتخصيصها حيزاً ضيقاً لأحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية ونصهاً لا على التزامات معينة في بعض مجالات السياسة العامة فحسب وإنما على عدد موسع من مجالات السياسة العامة، مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية، والاستثمار، وسياسة المنافسة، والمعايير البيئية ومعايير العمل، والمواءمة التنظيمية، والإنفاذ وأحكام تسوية المنازعات. وهذه الالتزامات الموسعة تقلص من الحيز السياساتي المتاح للبلدان النامية ومن حوافز التعاون التجاري المتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تُعزّز قوة الجهات صاحبة المصلحة والشركات ذات العلاقات السياسية الجيدة وما توسّع نطاق التجارة من خلال سلاسل التوريد الدولية وحجم

(7) R Davies, 2009, Promoting regional integration in Southern Africa: An analysis of prospects and problems from a South African perspective, *African Security Review*, 5(5):27–38.

القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات. ولذلك فإن لها أثراً على نطاق اتفاقات التجارة الحرة، بما يفضي إلى تعزيز تبعات إعادة التوزيع التي كثيراً ما تخدم مصالح الشركات الكبرى[8].

12- وهكذا خلّفت هذه الأشكال من التكامل التجاري قلقاً بشأن قوة الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة وردوداً شعبية سلبية ضد التكامل التجاري في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء[9]. وهذه المواقف السلبية يرافقها عدم الرضا عن منظمة التجارة العالمية، حيث أشار بعض المراقبين إلى وجود فجوة متصورة في الحوكمة بين القواعد السارية التي قد تتوافق مع تنظيم "تجارة القرن العشرين" وتلك اللازمة لتنظيم "تجارة القرن الحادي والعشرين"، أي اتفاقات تجارة حرة متعددة الأطراف تغطي حماية حقوق الملكية الفكرية، والاستثمار، والمنافسة، والمعايير البيئية ومعايير العمل، والابتكار، والتجارة الإلكترونية؛ ومواءمة الالتزامات المتعلقة بالتجارة في الخدمات مع الالتزامات المتعلقة بالتجارة في السلع[10]. وتمثل إحدى تجليات هذا القلق الواسع النطاق في تراجع عدد اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية الجديدة بعد ما بلغ ذروته إبان الأزمة المالية العالمية، وفي انتعاش الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة.

13- وقد سعت معظم الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة، التي يشار إليها على هذا النحو بسبب أحجامها الاقتصادية والجغرافية الكبيرة، إلى توحيد العدد الكبير لاتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية والقيام بذلك بهدف إدراج التزامات أعمق لرفع تحديات القرن الحادي والعشرين، ومنها، مثلاً، شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، توقفت المفاوضات بشأن الشراكة منذ عام 2017. وتولي بعض الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة، مثل الاتفاق الشامل والتدريجي بشأن شراكة المحيط الهادئ (الذي حلّ محل اتفاق شراكة المحيط الهادئ عقب انسحاب الولايات المتحدة من الأخير)، اهتماماً كبيراً لمجموعة واسعة من القضايا مثل نوع الجنس، وتغير المناخ، وحقوق الإنسان، ومعايير العمل، ولكنها تشدد أيضاً على الاقتصاد الرقمي وإدارة البيانات. ومع ذلك، تناقش مسألة ما إذا كانت هذه الاتفاقيات تشكل وسيلة مناسبة لإدارة البيانات مفتوحا. وتمس القضايا المتصلة بالبيانات العديد من المجالات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة والتمويل والإنتاج وهيكل السوق والضرائب، وكذلك العديد من المجالات غير الاقتصادية، بما في ذلك الصحة والبيئة والأمن القومي وحقوق الإنسان، مثل الخصوصية. وعلاوة على ذلك، لا ترتبط نسبة كبيرة من البيانات بأي تدفقات تجارية.

14- وقد أدّت الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة إلى استجابات مختلفة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وذلك في بعض الأحيان بهدف التصدي للآثار المحتملة لتحويل مسار التجارة، بما في ذلك في إطار شراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي، مثلاً، من خلال الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة؛ وأحياناً أخرى بهدف الاستفادة من نقل سلسلة التوريد وتحفيز التجارة البينية وتعظيم أثرها الإنمائي، على سبيل المثال، كما في حال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(8) انظر الأونكتاد، 2022، *تقرير التجارة والتنمية لعام 2022: Development Prospects in a Fractured World – Global Disorder and Regional Responses* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع. E.22.II.D.44، جنيف).

(9) الأونكتاد، 2018، *تقرير التجارة والتنمية، 2018: السلطة ومنصات الانطلاق ووهم حرية التجارة* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.18.II.D.7، نيويورك وجنيف).

(10) انظر https://voxeu.org/article/multilateralising-21st-century-regionalism.

باء- التكامل التجاري المركز على التنمية

15- لا يمكن أن يعتمد تعزيز التحول الهيكلي وتكثيف الإنتاج عبر الحدود والعلاقات التجارية فقط على زيادة التدفقات التجارية. وبدلاً من ذلك، يجب أن يندرج التكامل التجاري الإقليمي ضمن استراتيجية إنمائية أوسع تعزز أيضاً التكامل والتعاون الإقليميين في مجالات غير تجارية مختلفة. ويهدف هذا النهج، الذي يمكن وصفه بـــ "النزعة الإقليمية المنفتحة من أجل التنمية"، إلى ضمان إطار اقتصادي كلي ومالي مستقر يدعم الاستثمار الثابت وخلق القدرة الإنتاجية والعمالة، بطرق منها تفادي تطاير سعر الصرف الحقيقي والمبالغة في تقييمه وتيسير تمويل الاستثمارات على المدى الطويل. كما يهدف إلى تنسيق السياسات في مختلف المجالات على الصعيد الوطني وفيما بين بلدان المنطقة على حد سواء. ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من وجود هياكل مؤسسية مثل الدولة التنموية، فضلاً عن سياسات مشتركة وإقليمية متعلقة بالقطاعات والهياكل الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بالهياكل الأساسية المادية والجمارك والنقل والطاقة وشبكات الاتصالات.

16- وبالإضافة إلى البيئة الاقتصادية الخارجية، تحدد التزامات البلدان في الاتفاقات التجارية مدى وطبيعة التكامل التجاري والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية. ولذلك، يتعين أن تستجيب هذه الالتزامات للأولويات الإنمائية بدلاً من المصالح التجارية لعدد قليل من الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات. بيد أن الالتزامات الواردة في اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية وبعض اتفاقات التجارة الإقليمية الضخمة تعزّز على نحو متزايد الحوافز الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية بتقليص التكلفة عن طريق تقويض الأجور أو شراء المنافسين، بدلاً من زيادة الربحية عن طريق الاستثمار وزيادة الإنتاجية.

17- والنظام المتعدد الأطراف مفيد للبلدان النامية لأن قوتهاً التفاوضية، ككيان فردي، ضعيفة مقارنة بالبلدان المتقدمة النمو. وعلاوة على ذلك، يوفر النظام المتعدد الأطراف، بوصفه دعامة أساسية لإدارة التجارة العالمية، الشفافية والأمن والقدرة على التنبؤ في العلاقات التجارية العالمية. ومع ذلك، فإن الاعتراف بفضائل النظام المتعدد الأطراف لا يعني الدفاع عن الوضع الراهن. وفي حال عدم بذل أي مجهود لجعل النظام المتعدد الأطراف أكثر شمولاً، فقد تحجبه الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة التي تشكلها الدول الأقوى. وهذا يعني ضمناً أنه يتعيّن إشراك البلدان النامية في الإدارة المتعددة الأطراف للتجارة مع الاعتراف في الوقت نفسه بالمزايا التي قد توفّرها نزعة إقليمية منفتحة من أجل التنمية في المجالات التي لا تحكمها القواعد التجارية و/أو التي لا تملك فيها البلدان النامية القدرة بعدُ على اتخاذ التزامات متعددة الأطراف.

18- وخلافاً لاتفاقات التجارة الحرة المعمقة لتسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن، أو للاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة الأخيرة التي تملك فصولاً عديدة مشابهة لفصول شراكة المحيط الهادئ التي لم تدخل حيز النفاذ، يمكن أن تكون النزعة الإقليمية المنفتحة من أجل التنمية عنصراً مهماً في ضمان سماع صوت البلدان النامية مع تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق حوكمة تجارية دولية أكثر تركيزاً على التنمية. ومن شأن النزعة الإقليمية المنفتحة من أجل التنمية أن تحدّ من الالتزامات الملزمة بالتدابير الحدودية، مع الاعتماد في الوقت نفسه على التعاون، ومع مرور الوقت على السياسات المرنة الرامية إلى المواءمة الإقليمية للتدابير التجارية الداخلية[11]. وبدعم من الهياكل المؤسسية،

(11) تشمل التدابير الحدودية المتصلة بالواردات الرسوم الجمركية والقيود الكمية؛ والإجراءات المتخذة داخل الحدود هي تلك التي تتجاوز آثارها الجمارك، بما فيها التدابير غير الجمركية (تدابير السياسة العامة غير الجمركية التي لا تزال لها بعض الآثار الاقتصادية على التجارة الدولية)، والعوائق الفنية أمام التجارة، وقواعد المنشأ، والنظم المحلية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية، والاستثمار، والمنافسة، والمعايير البيئية والمعايير المتصلة بالعمل. والالتزامات المتصلة بوجه خاص بالتدابير المتخذة داخل الحدود والمرتبطة بالنظم المحلية غالباً ما تعقد الاستراتيجيات التنموية الرامية إلى التحول الهيكلي والقائمة على السياسات القطاعية والتكنولوجية والتجارية والتنظيمية.

مثل الدولة التنموية، يمكن للنزعة الإقليمية المنفتحة من أجل التنمية أن تيسر أيضاً إدارة المصالح والحساسيات المتباينة للبلدان النامية والمتقدمة النمو من أجل حوكمة تجارية دولية أكثر شمولاً وتركيزاً على التنمية.

ثالثاً- آثار النزعة الإقليمية على الإنتاج

19- في العقود الأخيرة، سمح الجمع بين وجود شركات دولية كبيرة ذات مراكز سوقية مهيمنة وأوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بتنظيم شبكات الإنتاج الموزَّعة جغرافياً على نحو أسهل وأقل تكلفة، مما أسهم في انتشار سلاسل القيمة العالمية التي تمثل حصة متزايدة من التجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي والعمالة. ولم تعد المنتجات تصنع في بلد وتشحن لبيعها في بلد آخر؛ وإنما باتت تمر في الغالب بمراحل متعددة تعبر خلالها العديد من الحدود الجغرافية والتنظيمية وتضاف إليها مكونات وقيمة قبل بلوغها الأسواق النهائية. وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في تجارة المنتجات غير المنتهية والتخصص العمودي (أي محتوى الصادرات من المكونات المستورَدة). ولذلك، ينظر واضعو السياسات بشكل متزايد إلى التكامل والارتقاء داخل سلاسل القيمة العالمية كسبيل لتحفيز التنمية الاقتصادية، وتوليد فرص العمل، وزيادة الدخل.

20- بيد أنه على الرغم من زيادة مشاركة البلدان النامية في شبكات الإنتاج العالمية في قطاعات عديدة، فإن بناء قدرات التصنيع وتحسينها لا يزالان يشكلان هدفاً في معظم البلدان النامية. وقد تظل الاقتصادات النامية ذات القدرات الإنتاجية المحدودة محصورة في الأنشطة ذات القيمة المضافة الدنيا في قاع سلسلة القيمة العالمية وتتنافس فيها، مما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وضعف توليد فرص العمل[12] وتنطوي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أيضاً على خطر إضافي يتمثل في أن تتخصص البلدان في نطاق ضيق من الإنتاج وتستخدم من ثم قاعدة تكنولوجية ضيقة وتعتمد بشكل مفرط على المؤسسات المتعددة الجنسيات للوصول إلى سلاسل القيمة العالمية. ويمكن أن يؤدي هذا التكامل إلى علاقات قوة غير متماثلة بين الشركات الرائدة والموردين، ويمكن أن يؤدي، ولا سيما في البلدان النامية، إلى وضع تفاوضي ضعيف عند محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعظيم مزاياها المحتملة.

21- ويتمثل نهج بديل بالنسبة للاقتصادات النامية في زيادة التركيز على الأسواق الإقليمية في بلدان الجنوب. وقد اعترفت الاقتصادات في شرق آسيا، ولا سيما الصين (على الرغم من الطابع العالمي لوارداتها وصادراتها) ومقاطعة تايوان الصينية وجمهورية كوريا وسنغافورة، منذ فترة طويلة بأهمية شبكة الإنتاج الإقليمية في شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، ولمواجهة انهيار التجارة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، قام موردون عديدون في مناطق نامية أخرى بنقل الأسواق النهائية من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب بهدف إضفاء طابع إقليمي على سلاسل التوريد[13]. ويمكن لآثار الجائحة أن تزيد من تعزيز هذا التوجه، لأن الاقتصادات الأكثر تصنيعاً ربما باتت مستعدة لإعطاء الأولوية لاستمرارية وموثوقية الإنتاج على حساب تقليص التكاليف المرتبط بالاستعانة بمصادر خارجية عالمية في الأسواق الدولية.

22- ويمكن لسلاسل القيمة الإقليمية أن تساهم في زيادة القيمة المضافة في البلدان النامية. وبالنظر إلى حجم وقدرات إنتاج العديد من البلدان النامية، قد تصل أي استراتيجية قطاعية محلية إلى حدودها

(12) G Gereffi, 2014, Global value chains in a post-Washington Consensus world, *Review of International Political Economy*, 21(1):9–37؛ الأونكتاد، 2014، *تقرير التجارة والتنمية، 2014: الحوكمة العالمية وحيز السياسات من أجل التنمية* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.D.4، نيويورك وجنيف).

(13) Gereffi, 2014.

القصـــوى بســـرعة. ويمكن التغلب على ذلك باعتماد منظور إقليمي، بحيث يمكن الاســـتفادة من مختلف المزايا التكميلية للمنطقة وتعزيز وفورات الحجم والتكامل الرأســـي والتخصـــص الأفقي. ويكتســـي هذا النهج أهمية خاصة في البلدان الصغرى التي تشكل لها الصلات الإقليمية، بالنظر إلى القيود من جانب العرض، عنصراً حاسماً لإكمال قدراتها.

23- وتتميز سلاسل القيمة الإقليمية بتصدير المنتجات النهائية بين بلدان الإقليم نفسه، وفي الغالب بين الشـــركاء الإقليميين، وبالعديد من الأنشـــطة ذات القيمة المضـــافة العالية والمنجزة داخل هذا الإقليم. وهكذا يمكن أن تسهم بشكل كبير في خلق القيمة على المستوى المحلي وتوفير المزيد من فرص المشاركة واكتســـــاب الخبرة وبنـاء القـدرات المحليـة اللازمـة للمنـافســـــة العـالميـة، وبـالتـالي تكون بمثـابـة نقطة انطلاق لســـلاســـل القيمة العالمية[14]. وبالإضـــافة إلى ذلك، قد توفر الأســـواق الإقليمية أيضـــاً إمكانات أفضل للارتقاء، لا سيما من حيث الارتقاء الوظيفي، بما في ذلك في مجالات التصميم والتسويق والتوسيم والتوزيع.

24- ومع ذلك، تشير الأدلة الحديثة إلى أن سلاسل القيمة الإقليمية، على الرغم من مزاياها، هي أقل تطوراً بكثير من سـلاسـل القيمة العالمية[15]. وفي العقدين الماضـيين، ظلت الفجوة بين هذين النوعين من السلاسل تتوسع بدلاً من أن تتقلص في جميع الأقاليم المشمولة بقاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (باستثناء أوروبا)، لأن العنصر غير الإقليمي للقيمة المضـافة الأجنبية أعلى بكثير من العنصـر البيني. وسيكون فهم الأسواق الجديدة وسياسات الاستثمار وتزويد الشركات الرائدة والمشترين الموجودين في هذه الأسواق أمراً أساسياً في تيسير توسيع سلاسل القيمة الإقليمية مستقبلاً.

25- وعلى الصـعيد السـياسـي، يمكن أن يعزّز التعاون بين بلدان الجنوب مبادرات التكامل الإقليمي من خلال المســـاعدة في تجاوز العقبات التي عرقلت تنميتها حتى الآن. ويمكن لهذا التعاون أيضـــاً أن يســـاعد في إنشـــاء آليات تمويل جديدة لتنمية التجارة والبنية التحتية، وأن يدعم، على وجه الخصـــوص، وضـــع خطة إنمائية أكثر طموحاً تركز على بناء القدرات الإنتاجية والتحويل الهيكلي على الصـــعيد الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري استغلال الروابط الاستراتيجية بين الإنتاج الموجه لسلاسل القيمة العالمية والإقليمية. ويمكن للسياسة التجارية أن تؤدي دوراً استراتيجياً في هذا السياق. وتمشياً مع الاتفاقات الدولية، لا يزال من الممكن حماية الأســـواق الإقليمية للســـلع النهائية وحجزها إلى حد ما لفائدة الشركات المحلية (بإلزام الشركات المنشأة عن طريق استثمار أجنبي مباشر بالتزود من الأسواق المحلية، وذلك مثلاً من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أو مناطق صناعية)، لأن الهدف يتمثل في السماح للبلدان ببناء القدرات والتعلم بالممارسة وفقاً لنموذج شبيه بنموذج الصناعة الناشئة. وعلاوة على ذلك، ما زالت المشتريات الحكومية تمثل أداة قوية لدعم مثل هذه الاستراتيجيات، وينبغي من ثم الحفاظ عليها. غير أنه ينبغي أن يقترن ذلك بتدابير لبناء القدرات وبهدف واضح يتمثل في بدء التصدير في إطار زمني معقول، لأن ذلك سيفضي إلى زيادة إنتاجية الشركات وقدرتها التنافسية وإلى الوصول إلى عمليات وتكنولوجيات ومعايير إنتاج حديثة.

(14) انظر https://www.sdgfund.org/global-value-chains-and-south-south-trade.

(15) B Los, MP Timmer and GJ de Vries, 2015, How global are global value chains? A new approach to measure international fragmentation, *Journal of Regional Science*, 55(1):66–92.

رابعاً- الأموَلة ومراجحة الشركات: تحديات النزعة الإقليمية والتنمية

26- تزامنت إعادة تنظيم الإنتاج في العقود الأخيرة عن طريق زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، على الصعيدين العالمي والإقليمي، مع تغييرات كبيرة في طريقة عمل الشركات والأسواق في الاقتصادات التي تنشأ منها معظم هذه التدفقات. ويمكن وصف التحولين الأساسيين والأكثر ترابطاً بصفة عامة بالتحرير والأمولة. ويشير الأول إلى وصف شامل للتحولات السياسية التي أدت إلى تقليص (بل وفي بعض المناطق إلى إلغاء) الرقابة والتنظيم العمومين فيما يتعلق بأجزاء كثيرة من الاقتصاد، بما في ذلك ما يتعلق بالاندماج في الاقتصاد العالمي، وإلى زيادة الاعتماد على حوافز الأسعار (والبحث عن الربح) في التزويد بالمنافع العامة. وإزالة الضوابط التنظيمية للأسواق المالية وفتح حسابات رأس المال هما جانبان مهمان بشكل خاص في هذا التحول ويساهمان في تزايد وزن القطاع المالي في الاقتصاد (الأموَلة)، وإلى تطاير قيم الأصول (بما في ذلك فترات الازدهار الطويلة) وإلى نمو المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل قطاع إدارة الثروات. ويمكن ملاحظة ذلك في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وقد تزامنت بعض هذه الجهود مع تسارع معدلات النمو في المجموعات الإقليمية، ومع ذلك أظهرت بحوث الأونكتاد أنه في ظل هذه الظروف، أصبح تحقيق أثر التكامل الإقليمي على التنمية (عند قياسه بالتنمية البشرية، والتحويل الهيكلي، وتركّز الصادرات، والطاقة، ومؤشرات القدرات الإنتاجية) أكثر صعوبة، وهو ما يتطلّب جهوداً سياسية استراتيجية أكبر لتحديد المسار التنموي المرغوب فيه والحفاظ عليه[16]. وقد دُرِّس في الأدبيات دور التحرير في تشكيل آفاق التنمية بوجه عام، والتجارة وتدفقات رأس المال بوجه خاص؛ وقد أولي اهتمام أقل لأثر الأموَلة، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، وجرى تناول هذه الظاهرة في هذا الفصل.

ألف- الأموَلة في البلدان النامية وفيما بين الشركات المتعددة الجنسيات

27- تمثل الطبيعة المسايرة للدورات الاقتصادية والقصيرة الأجل للتمويل المدفوع بالسوق عاملاً تفسيرياً مهماً، لكن أموَلة الشركات وتغيّر سلوكها مسائل مهمة أيضاً على مستوى أكثر عمقاً. وقد شكّلت الزيادة الكبيرة في أرباح الشركات عبر الوطنية الكبرى، المنتمية في معظمها إلى الاقتصادات المتقدمة النمو، وكذا تركّزها المتزايد، أسباباً رئيسية لتقليص حصة دخل العمل في العالم؛ وبدلاً من أن تستغل هذه الشركات الزيادة في أرباحها للاستثمار في تكوين رأس المال الإنتاج، وزعت المزيد من الأرباح وأعادت شراء الأسهم، وذلك في الغالب عن طريق الملاذات الضريبية وغيرها من الإجراءات المحاسبية المبهمة لإخفاء هذه التدفقات[17].

28- وعلى مدى العقدين الماضيين، صاحب التفتت الجغرافي لسلاسل الإمداد التحوّل الداخلي لهياكل الشركات، حيث تبوأت الوظائف التمويلية والمحاسباتية والقانونية والإدارية والاستشارية، والأهم من ذلك، وظيفة الخزانة، مركزاً أكبر في عمليات تنظيم الشركات. وغالباً ما يفصل العديد من هذه الوظائف عن وظائف المقر الأخرى وتؤديها شركة فرعية أو مجموعة من الشركات الفرعية. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما توجد الشركات الفرعية التي تؤدي وظائف الخزانة في ولايات قضائية معينة توفر البيئة المؤسسية المثالية لأداء كل وظيفة. كما يمكن أيضاً نقل وظيفة الإدارة الاستراتيجية إلى ولايات قضائية تملك خزاناً كبيراً من المواهب الإدارية وتقع بالقرب من الأسواق الرئيسية. ونتيجة لذلك، عندما تستثمر الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج، فإنها غالباً ما تنشئ شركة فرعية أو شركة مشتركة في البلد المضيف.

(16) الأونكتاد، 2022.

(17) الأونكتاد، 2018.

وتخضع الشركة الفرعية بشكل مباشر للشركة الأم أو بشكل غير مباشر لواحدة أو أكثر من الشركات الفرعية التي تملكها في الأخير الشركة الأم لكنها تعتبر، من الناحية العملية، كياناً قانونياً مستقلاً[18].

29- ومن بين أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات غير مالية في جميع أنحاء العالم، تعتبر الملكية المباشرة للشركات الفرعية في البلدان النامية أمراً نادراً[19]. فعلى سبيل المثال، لا توجد عملياً علاقة مباشرة بين الولايات المتحدة والبلدان النامية التي تستثمر فيها الشركات الأمريكية. وقد أظهرت بحوث الأونكتاد أن جل التفاعلات بين الشركة الأم في الولايات المتحدة والشركات الفرعية في البلدان النامية تتم عن طريق فروع في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[20]. وحتى وقت قريب، تمثل مبدأ رئيسي في النظرية الاقتصادية وصنع السياسات في أن مستوى الشركات هذه ليس سوى عنصر وظيفي للكفاءة، يأخذ شكل حصص الملكية في البلدان دون أن يؤثر بالضرورة على العمليات الإنتاجية للشركة أو يعكسها. بيد أن البحوث ما فتئت تسلم على نحو متزايد بأن أشكال الاستثمار غير المباشر يمكن أن تميز بين المالكين النهائيين والمباشرين للأصول، وتشكل من ثم تحدياً كبيراً للحكومات التي ترغب في استعادة سيطرتها على نظام الاستثمار[21].

30- ويسهم استخدام الشركات الفرعية الوسيطة في حدوث مفارقات إحصائية في حسابات الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التدفقات عبر هذه الشركات الموجودة في بلدان ثالثة تخلق حتماً مفارقات في البيانات وعدّاً مزدوجاً في الإحصاءات ذات الصلة[22]. وعادة ما تستند البيانات المتعلقة بمجموع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الملكية الفورية للأصول، ومن ثم توفر مقياساً ربما خاطئاً للروابط المالية الدولية، وعمليات توزيع ملكية الأصول والمخاطر المرتبطة بالاستثمار، بالنسبة للبلدان الأصلية والبلدان المضيفة على حد سواء[23].

31- وهذه الاستنتاجات تساعد على إبراز مشاكل النظام المالي الكلي الذي يحكم سلوك الشركات العالمي، والجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وضمان فعالية جهود التكامل الإقليمي، التي تتأثر سلباً بالبيئة التنظيمية العالمية للدول المنافسة وهياكل الشركات العالمية. ونظراً لمراجعة الشركات ودور الابتكار المالي في الأطر القانونية للشركات المتعددة الجنسيات، لا تستفيد البلدان المضيفة من المزايا المرتبطة نظرياً بالاستثمار الأجنبي المباشر، مثل زيادة العمالة والإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، وزيادة القدرة التصنيعية، والأهم من ذلك، تحصيل الإيرادات الضريبية.

---

(18) R Palan, H Petersen and R Phillips, 2021, Arbitrage spaces in the offshore world: Layering, "fuses" and partitioning of the legal structure of modern firms, *Environment and Planning A: Economy and Space*, available at https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0308518X211053645; JP Robé, 2011, The legal structure of the firm, *Accounting, Economics and Law: A Convivium*, 1(1):1–88؛ الأونكتاد، 2015(أ)، *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015: إصلاح حوكمة الاستثمار العالمي*، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.15.II.D.5، نيويورك وجنيف)؛ الأونكتاد، 2016، *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2016: جنسية المستثمر، التحديات المتعلقة بالسياسات*، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.16.II.D.4، نيويورك وجنيف).

(19) الأونكتاد، 2022.

(20) المرجع نفسه.

(21) T Bertz, A Pond and W Yin, 2021, Investment agreements and the fragmentation of firms across countries, *The Review of International Organizations*, 16(4):755–791; Robé, 2011.

(22) G Zucman, 2013, The missing wealth of nations: Are Europe and the U[nited] S[tates] net debtors or net creditors? *The Quarterly Journal of Economics*, 128(3):1321–1364.

(23) فعلى سبيل المثال، حلت برمودا في الفترة 2014-2015 محل قبرص كمستثمر أجنبي مباشر رائد في الاتحاد الروسي، وتمثل هونغ كونغ الصين، وجزر كايمان، وجزر فيرجن البريطانية أبرز ثلاثة مستثمرين أجنبيين مباشرين في الصين؛ (بيانات وزارة التجارة والصين والبنك المركزي للاتحاد الروسي).

باء- الشركات المتعددة الجنسيات والاقتصاد الكلي

32- على مستوى النشاط العالمي للشركات، يمكن أن تكون الأمولة الداخلية لهيكل الشركة بمثابة أداة لاستخراج القيمة ونزع الأرباح[24]. وبالإضافة إلى مجموعات الشركات نفسها، غالباً ما تكون الاقتصادات المتقدمة النمو، ولا سيما المراكز المالية والشركات العالمية التي توجد عموماً في أوروبا والمراكز المالية الخارجية، المستفيد من هذه الظاهرة.

33- والنجاح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يضمن، لوحده، أن يعمل رأس المال الأجنبي الوارد لصالح الاقتصاد المضيف ويرفع القدرات الإنتاجية ومستويات العمالة والرفاه. ويمكن هيكلة مجموعات الشركات الكبيرة بطريقة تسمح للشركات الفرعية المحلية باستغلال المزايا الاقتصادية المحلية مثل العمالة والموارد الطبيعية غير المكلّفة، ولشركات فرعية أخرى موجودة في ولايات قضائية أخرى بالاستفادة من القيمة المضافة عن طريق الأرباح المحلية والضرائب المنخفضة وغيرها من المزايا التنظيمية.

34- ويؤثر نزع الإيرادات من خلال استخدام الشركات الفرعية على الحيز المالي للاقتصاد المضيف. ويمكن للبلدان المتقدمة أن تعوّض جزءاً كبيراً مما تفقده من إيرادات الضرائب المباشرة المفروضة على الشركات عن طريق فرض ضرائب إضافية على الربح والفائدة والقيمة المضافة التي يحققها المستثمرون، وهي مداخيل تتعزّز في الغالب بزيادة معدلات التهرب الضريبي العالمي للشركات. وفي المقابل، من غير المرجّح عموماً أن تحصّل البلدان النامية إيرادات كبيرة بهذه الطريقة. كما أنها ستواجه مشكلاً إضافياً في الأمد البعيد، يتمثل في ارتفاع تكلفة الاقتراض مقارنة بتكلفته بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، وعادة ما تبلغ الأضعاف. وفي حين يمكن للبلدان المتقدمة أن تقترض لتعويض الخسائر الضريبية بأسعار فائدة منخفضة للغاية أو حتى سلبية، تقترض البلدان النامية في العادة بأسعار فائدة أعلى. وهذا يؤدي إلى تفاقم تكاليف الخسائر الضريبية المتكبدة بمرور الوقت. وعلى سبيل المثال، تخسر ألمانيا حوالي 24 مليار دولار من الضرائب بسبب تحويل الأرباح (3 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية)[25] ومع ذلك يمكنها إصدار سندات لمدة 20 عاماً بعائد سلبي يعادل 0,03- في المائة لتسديد الخدمات العامة. وفي المقابل، تخسر المكسيك حوالي 8 مليارات دولار بسبب تحويل الأرباح (6 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية) لكن عائد سنداتها لا يتجاوز 7,1 في المائة. وفي نهاية المطاف، تحدّد هذه التكاليف غير المتكافئة للاقتراض الحكومي ما إذا كان بوسع بلد ما أن يواجه، أم لا، الزيادات في الاقتراض لتعويض النقص في الإيرادات الضريبية.

35- وفي ظل السياق العالمي وهيكل السلطة الحالي، يبدو تأثير جهود النزعة الإقليمية على التنمية هامشياً في أحسن الأحوال. وبنية تنظيم الشركات وقطاع المالية على الصعيد العالمي تخدم أكثر المصالح الخاصة والمالية وتحظى بحماية سياسات الاقتصادات المتقدمة[26]. وفي غياب مجموعة من المعايير التنظيمية وإطار منهجي للتنظيم، تحتاج البلدان النامية إلى اكتساب خبرات في مجالات المالية والمحاسبة والقانون والبيانات ذات الصلة بغية تعزيز شفافية سلوك الشركات على الصعيد العالمي.

(24) الأونكتاد، 2022.

(25) J Garcia-Bernardo and P Jansky, 2021, Profit shifting of multinational corporations worldwide, Working Paper No. 14, Institute of Economic Studies, Faculty of Social Sciences, Charles University Prague.

(26) الأونكتاد، 2022.

36- ومن شأن إجراء تمحيص عام أكثر عمقاً لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يدفع المؤسسات التنظيمية إلى اتخاذ إجراءات. وفي ضوء هذا التحليل، تعتبر هذه التدابير ضرورية إذا أريد للاقتصادات النامية أن تتصدى لآليات قطاع الشركات العالمي لاستخراج الريع وأن تيسر دور رأس المال الأجنبي في التحويل الهيكلي لاقتصاداتها. وقد تكون محاولة توحيد الموارد التنظيمية على المستوى الإقليمي خطوة أولى مفيدة نحو مواءمة السياسات التنظيمية والحد، على الأقل إقليمياً، من فرص المراجحة بين الشركات.

37- ويمكن أن يؤدي توافر بيانات موثوقة عن السلوك المالي للشركات، والخبرة المهنية، والولايات التنظيمية المكرسة على الصعيد الوطني دوراً رئيسياً. ومع ذلك، يعد الرصد والتنظيم على الصعيد الإقليمي أمرين حاسمين أيضاً. وفي هذا الصدد، من المشجّع أن ينظر الاتحاد الأوروبي في إلزام الشركات الكبيرة بتقديم معلومات مفصلة عن مجموعات شركاتها الفرعية في سجلات الشركات. وهذه خطوة هامة نحو تحسين مراقبة سلوك الشركات.

38- بيد أن المشكلة، ما لم تحل على الصعيد العالمي، ستتفاقم في المستقبل، بما يؤدي إلى زيادة التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها. ويظهر نجاح مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح على الصعيد العالمي الذي تقوده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة الـ 20، وكذا حملات العدالة الضريبية، أنه من الممكن استغلال الحوارات والجهود المتعددة الأطراف لحل المشاكل المعقدة. وظاهرة أموَلة الشركات واستخراج الريع متعددة الأوجه بحكم تعريفها، ومع ذلك فإن كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما الأونكتاد، هي الأقدر على قيادة برنامج الإصلاح، بالاعتماد على الخبرة ذات الصلة للأونكتاد ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية. وسيكمن الهدف في صياغة استراتيجية متعددة الأطراف ومتعددة المستويات تراعي مصالح البلدان النامية وتهدف إلى التصدي للآثار السلبية المترتبة على سعي الشركات إلى الريع والمراجحة المالية.

خامساً- الفرص المتاحة فيما بين بلدان الجنوب: لماذا تمويل التنمية فيما بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الإقليمي، ولماذا الآن؟[27]

39- من المتوقع أن يزداد التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السنوات المقبلة بسبب النمو الاقتصادي الذي تشهده الاقتصادات النامية، وكذا الوعي بأهمية مبادرات التعاون الإقليمي. وتؤكّد الآثار المستمرة للجائحة الحاجة إلى تكييف ممارسات التعاون الإنمائي الدولي. وفيما يتعلق باتفاقات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التجارة والاستثمار، يجب أن يتجاوز التكامل الإقليمي تكامل السوق وأن يهدف إلى بناء القدرات الإنتاجية الإقليمية وسلاسل القيمة الإقليمية. ويمكن للجهود وإجراءات التنسيق الرئيسية في مجال السياسات القطاعية أن تساعد بدورها اقتصادات بلدان الجنوب على "إعادة البناء بشكل أفضل" في أعقاب الجائحة، وزيادة القدرة على الصمود وتعزيز التحويل الهيكلي.

40- والحاجة إلى حلول إقليمية وبين بلدان الجنوب لتمويل تنمية شاملة ومستدامة باتت ضرورية أكثر من أي وقت مضى، إذ تواجه بلدان العالم بأسره متطلبات جديدة تتمثل في تضخم أسعار الأغذية والسلع الأساسية، وتنضاف إلى جهود الإغاثة والتعافي التي أعقبت الجائحة وإلى جهود الاستثمار الكبير اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المتعلقة بالمناخ. وسيكون التمويل الخاص حاسماً في سد فجوات التمويل، لكن لا يمكنه أن يؤدي دوراً ريادياً أو يوفر الزخم اللازم لتلبية الاحتياجات ذات الصلة. ولذلك فإن توسيع نطاق التمويل العام مطلوب لتحقيق معظم الأهداف.

(27) يستند هذا الفصل إلى الفصل 4 من الأونكتاد، 2022.

41- بيد أن المؤسسات الوطنية للتمويل الإنمائي في العديد من البلدان تعاني من نقص في رأس المال اللازم لرفع التحديات التي تواجهها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من التحديات هي إما ذات طابع إقليمي أو تحتاج حلولاً إقليمية لأنها تنطوي على آثار غير مباشرة عابرة للحدود لا تستطيع البلدان التصدي لها بمفردها. وفي هذا السياق، يجري إعادة تقييم دور المصارف العامة، الإقليمية والوطنية على حد سواء. ويجري إنشاء مصارف جديدة وتوسيع المصارف القائمة. والمصارف الوطنية تقرض خارج حدودها، والمصارف الإقليمية وغيرها من الأدوات تضطلع بدور كبير للتعامل مع المنافع والمضار العامة الإقليمية والمساعدة في دعم الإقراض الوطني للأعضاء. ولأن العديد من هذه البنوك الجديدة يملكها ويقودها بلدان الجنوب، فإن المشهد بات يتيح مؤسسات وخيارات لتمويل التنمية أكثر تنوعاً من ذي قبل. ولكن في الوقت نفسه، يمكن ملاحظة الآثار المترتبة على تقويض هذه المؤسسات العامة طيلة العقود الماضية. وعلى الرغم من أن إقراضها زاد بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فإنه يظل دون مستوى مصادر التمويل الأخرى، ولا سيما المعونة الثنائية والمبادلات التي لا تقوم على نفس مبادئ العالمية أو الحياد ولا تتيح نفس مزايا الشفافية.

42- وقد ظهرت المؤسسات الإقليمية لتمويل التنمية وأدوات توفير سيولة العملات الأجنبية في أوقات اختلال ميزان المدفوعات منذ عقود عديدة لكنها اكتسبت زخماً بعد الأزمة المالية في آسيا في أواخر التسعينات والأزمة المالية العالمية. وفي عام 2007، كان متاحاً ما يقارب 360 مليار دولار للبلدان التي تعاني من الأزمة، ومعظمها (أي 321,6 مليار دولار) من صندوق النقد الدولي. أما المبلغ المتبقي (أي 40,5 مليار دولار) فيحتمل أن يكون موجها لأعضاء ترتيبات التمويل الإقليمية الرئيسية الثلاثة، وهي صندوق النقد العربي، ومبادرة شيانغ ماي في آسيا، والصندوق الاحتياطي أمريكا اللاتينية. وبعد أكثر من عقد من الزمان، تغيرت حالة سيولة الطوارئ تغيراً كبيراً من حيث الحجم الإجمالي والمصادر على حد سواء؛ وقد أتيح ما يقارب 3,5 تريليون دولار في عام 2018، حُصّل منها 1 تريليون دولار من صندوق النقد الدولي، و1 تريليون دولار من 11 ترتيباً تمويلياً إقليمياً، و1,5 تريليون دولار من مصادر تمويل جديدة، وهي المبادلات الثنائية المتفاوض عليها بين البنوك المركزية والتي باتت تُحسب[28]. وباتت تشمل ترتيبات التمويل الإقليمية الجديدة ترتيبات أوروبا (آلية الاستقرار الأوروبية، 2012؛ والصندوق الأوروبي الآسيوي لتحقيق الاستقرار والتنمية، 2009) وفي المناطق النامية (مخططات طوارئ مجموعة البريكس [البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا]، 2015).

43- وبالنظر إلى كثرة الترتيبات الإقليمية الجديدة والموسعة، فإنه كان ينبغي أن تتصدر إجراءات التصدي للصدمات الاقتصادية المرتبطة بالجائحة. وبدلاً من ذلك، استخدمت كثيراً المبادلات الثنائية. وقد لوحظ بالفعل اتجاه ناشئ يتمثل في الاعتماد الكبير على المبادلات الثنائية قبل الجائحة، وقد تفاقم بشكل كبير خلال الجائحة[29].

44- وتقدَّم هذه المبادلات من مجموعة واسعة من البنوك المركزية، ولا سيما بنك الصين الشعبي والاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة، وبدرجة أقل، من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة النمو الأخرى مثل أستراليا واليابان والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة. ومع ذلك، وإن برزت مصادر

(28) L Mühlich and B Fritz, 2021, Borrowing patterns in the global financial safety net: Does governance play a role? *Global Policy*, 12(S4):47–68.

(29) D Barrowclough, R Kozul-Wright, WN Kring and KP Gallagher, eds., 2022, *South–South Regional Financial Arrangements: Collaboration Towards Resilience*, Springer Nature, Cham, Switzerland; L Mühlich, B Fritz and WN Kring, 2021, Towards the marginalization of multilateral crisis finance? The global financial safety net and COVID-19[coronavirus disease 2019], Policy Brief No. 15, Global Development Policy Centre, Boston University, United States.

التمويل الضخمة هذه كتطور إيجابي بالنسبة للبلدان التي تمر بضائقة، فإن المبادلات الثنائية تفتقر من الناحية العملية إلى العديد من مزايا الإقراض المتعدد الأطراف أو الإقليمي، بما في ذلك فيما يتعلق بإمكانية التنبؤ والشفافية[30].

45- وتطبيق هذا الجانب من جوانب شبكة الأمان المالي العالمية متروك لتقدير الأطراف ولا يستند إلى ممارسات أو بروتوكولات متّبعة. ولذلك، فإنه لا يوفر أجواء تكفل تكافؤ الفرص لجميع البلدان. ولا تملك كل البلدان القدرة على التفاوض بشأن هذه الاتفاقات الثنائية، ولا تكون العلاقة بين المقرض والمقترض بالضرورة متساوية إذا ركّزت على مصالح البلد الأقوى اقتصادياً، لا سيما على مصالحه التجارية والمالية وأيضاً المصالح السياسية والجيوستراتيجية. وهذا الشكل من أشكال توفير السيولة كان منتشراً بقوة إبان الجائحة في البلدان ذات الدخل المرتفع وبعض المناطق، لا سيما شرق ووسط آسيا وأوروبا، حيث استخدمته بالأساس البنوك المركزية للصين واليابان والسويد وسويسرا والولايات المتحدة. وقد سُجّلت أيضاً بعض المبادلات الثنائية بين الاقتصادات الناشئة، مثل بين قطر وتركيا وبين إندونيسيا وجمهورية كوريا.

46- وينبغي إيلاء اهتمام أكبر بالآثار المترتبة على هذه الاتجاهات الجديدة. والاعتماد المتزايد على الحلول الثنائية بدلاً من الحلول المتعددة الأطراف يثير خمسة شواغل رئيسية على الأقل، وهي:

(أ) في حال زيادة الطلب على السيولة (وهو أمر مرجح في ظل استمرار البيئة الحالية لما بعد الجائحة وارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الأغذية)، فإن أكثر البلدان والمناطق فقراً، التي لم تتفاوض حتى الآن بشأن أي مبادلات، ستواجه صعوبات أكبر في الحصول على التمويل اللازم لمواجهة الأزمات؛

(ب) ترتيبات التمويل الإقليمية وصندوق النقد الدولي هي مؤسسات متعددة الأطراف، ومع ذلك فإن حجم تجاوز المبادلات الثنائية لمصادر السيولة المتعددة الأطراف طيلة الأزمة يثير تساؤلات بشأن ثقة البلدان في قدرة هذه المؤسسات على حل الأزمات؛

(ج) من شأن نقص الخيارات والمنافسة في المنظومة أن يعوق تحسين تقديم الخدمات ويضعف القدرة التفاوضية للحكومات فيما يتعلق ببرامج إعادة البلدان إلى الاستقرار والاستدامة؛

(د) كان خطر تهميش ترتيبات التمويل الإقليمية واضحاً قبل الجائحة، لدرجة أن بعض الدراسات أظهرت أن هذه الترتيبات كان ينبغي أن تكفل إدارة البلدان الأعضاء، وليس المؤسسات الخارجية، لنظم المراقبة والإنفاذ الإقليمية[31]. والتردد في اللجوء إلى التعددية في مبادرة شيانغ ماي قد ارتبط فيما يبدو بكون البلدان الأعضاء لا تستطيع أن تسحب سوى جزء من أسهمها المستحقة دون الحاجة إلى دعم صندوق النقد الدولي[32]. بيد أن التفاوتات الطويلة الأمد في الحصول على تمويل قصير أجل وتوافره تكشف غياب التنسيق الحالي بشأن شبكة الأمان المالي العالمية؛

(هـ) تراجع استخدام المؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف يثير شواغل، لأن المصالح الوطنية باتت تؤثر أكثر فأكثر في نظم تمويل الأزمات.

(30) انظر https://www.mobilizingdevfinance.org/research-material/global-financial-safety-nets-sdrs-and-sustainable-development-finance-can-options.

(31) انظر WW Grimes, 2011, The future of regional liquidity arrangements in East Asia: Lessons from the global financial crisis, *Pacific Review*, 24(3): 291–310.

(32) انظر Mühlich et al., 2021.

47- والصـــورة هي نفســـها بالنســـبة للتمويل الطويل الأجل، أي أن المصـــارف المتعددة الأطراف والإقليمية زادت من حجم التمويل الطويل الأجل المتاح، لكنها تظل خلف مصادر التمويل الثنائية الأخرى. ومعظم المصـارف التنموية وطنية، لكن المصـارف المتعددة الأطراف أو الإقليمية التي تمثل نسبة 10 في المائة تؤدي دوراً مهماً للغاية في عالم متكامل، لا ســـيما فيما يتعلق بحل المشـــاكل التي تتجاوز الحدود الوطنية[33]. وبالإضـــافة إلى ذلك، وكما في حال ترتيبات التمويل الإقليمية، يمثل تجميع موارد مختلف البلدان فوائد عديدة؛ فهو لا يزيد من حجم التمويل المتاح فحسـب، بل يمكن أن يسـاهم أيضـاً في توسـيع الأســـواق، وزيادة أوجه التآزر بين البنية التحتية أو الخدمات الأخرى، وتعزيز "صـــوت" هذه البلدان في الاقتصـاد العالمي. وهكذا، أنشئت مؤسسـات جديدة عديدة إقليمية لتمويل التنمية، ووُسّـع نطاق المؤسسـات القائمة، وباتت المصـــارف الوطنية الكبرى تقرض أكثر فأكثر لبلدان أخرى في المنطقة. والعديد من هذه التغييرات ملحوظ بشـــكل خاص في بلدان الجنوب حيث أنشـــئت مصـــارف جديدة تملكها وتقودها بلدان الجنوب، وعُززت المصارف القديمة[34].

48- وقد زاد مجموع القروض الممنوحة من المصـارف الإقليمية بانتظام خلال العقود الأخيرة. وقد زاد إقراضـها، أحياناً، بوتيرة أسرع من وتيرة إقراض مؤسسـات بريتون وودز للقروض، وتجاوزه أحياناً كذلك من حيث المبلغ[35] وأقرضـــت البنوك الإقليمية ما لا يقل عن 180 مليار دولار في عام 2018. وقد أُقرض أكثر من نصـفه بقليل بشـروط ميسّـرة، وبالتالي كان حاسـماً بالنسـبة للمقترضـين[36]. وإلى ذلك، غيّرت القروض الممنوحة من المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، أو المصرف الأوروبي للاستثمار، أو مصرف التنمية الجديد، التي لا تعتبر مصارف إقليمية في قواعد البيانات الرسمية، مشهد الإقراض إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، أقرض المصرف الأوروبي للاستثمار أكثر من البنك الدولي في عام 2021.

49- وعلى الرغم من هذه الاتجاهات، فإن التهديد الرئيسـي الذي تواجهه المصـارف الإنمائية الإقليمية هو هيمنة التدفقات الثنائية المخصصـة غير المتعددة الأطراف والتمويل المخصص من المانحين[37]. وفي حين لم تزد معظم البلدان المتقدمة النمو من تمويلها لمصـــارف التنمية الإقليمية التي كانت لها مصـــالح فيها، فإنها تعرب الآن عن قلقها من ظهور مصـــادر تمويل أخرى تملأ الفراغ. وبالمثل، وفيما يتعلق بالصـناديق الاحتياطية، لا تشكل قروض مصـارف التنمية الإقليمية سوى جزء ضـئيل من الإقراض مقارنة بالمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، أي أقل من نصف قيمة تدفقات آخر سنة تتوافر بشأنها البيانات، مع أنها واحدة من السـنوات التي بلغ فيها إقراض المصـارف الإنمائية الإقليمية أعلى مسـتوياته. وهذا الأمر يبعث على القلق لأنه ينطوي على نفس مشـــاكل انعدام الشـــفافية والعالمية. ولا يمكن لجميع البلدان أن تسـتفيد بنفس القدر من تدفقات المعونة الثنائية، ويحتمل أن يسـفر تأرجح البندول السـياسـي عن تقويض قدرة المقترضين على وضع خطط إنمائية طويلة الأجل. كما قد يتآكل مبدأ التضامن إذا لم يكن المقرضون

(33) J Xu, X Ren and X Wu, 2019, Mapping development finance institutions worldwide: Definitions, rationales and varieties, Institute of New Structural Economics، متـاح عـلـى الـرابـط الإلـكـتـرونـي: https://www.nse.pku.edu.cn/en/research/publicaper/490123.htm.

(34) D Barrowclough, KP Gallagher and R Kozul-Wright, eds., 2021, *Southern-Led Development Finance: Solutions from the Global South*, Routledge, Milton Park, United Kingdom; UNCTAD، الأونكتاد، 2015 ب، *تقرير التجارة والتنمية، 2015: وضع البنيان المالي العالمي في خدمة التنمية* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.15.II.D.4، نيويورك وجنيف).

(35) الأونكتاد، 2022.

(36) منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية، 2020، Multilateral development finance، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.oecd-ilibrary.org/development/multilateral-development-finance-2020_e61fdf00-en.

(37) الأونكتاد، 2022.

أنفسهم مقترضين. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوّض قدرة المصارف الإنمائية ودورها المحتمل في حال كانت مواردها المالية هشة أو غير منتظمة؛ وسيؤدي ذلك إلى تقويض قدرتها المحتملة على إنجاز استثمارات حفازة أو شراء أسهم بما يسمح لها بالمشاركة في الأرباح واكتساب الملكية الفكرية أو غيرها من الملكيات، بدلاً من أن تكتفي بأداء دور المقرض مثلاً. ولذلك فإنه لا تستغل إمكانات مصارف التنمية الإقليمية في الهيكل المالي العالمي استغلالاً كاملاً. ومن المرجح أن تُستشعَر تكلفة هذا الوضع بقوة الأنشطة التي يصعب في العموم تمويلها، أي المنافع والمضار العامة الإقليمية أو بعض الأنشطة الغامضة والمحفوفة بالمخاطر والتي قد تكون مفيدة للغاية من الناحية الاقتصادية، أو لنَقُل من الناحية المالية الصرفة.

50- وتتمثل إحدى طرق معالجة التفاوت الصارخ والمتزايد بين أهمية الإقراض المتعدد الأطراف وتدفقات رأس المال الثنائية المخصصة في زيادة تخصيص الأموال لمصارف التنمية الإقليمية. والحاجة إلى القيام بذلك هو أحد أهم الدروس المستفادة من تجربة الجائحة بالنسبة لمصارف التنمية الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بأهمية وجود موارد كافية وموثوقة. والمصارف التي تتمتع برؤوس أموال كبيرة أكثر قدرة على تقديم المساعدة عند الحاجة[38]. ويمكن القيام بذلك بطرق مختلفة، وقد ناقش الأونكتاد الكثير منها في طبعات *تقرير التجارة والتنمية*، بما في ذلك ضم أعضاء إضافيين، بما في ذلك بلدان مرتفعة الدخل، لأن ذلك يزيد من مجموع رأس المال المتاح ويسمح للمصارف بجمع رؤوس أموال إضافية في الأسواق الدولية. وتتمثل طريقة أخرى في إعادة النظر في شروط التصنيف AAA التي تفرضها السلطات الحكومية على أغلب المصارف، حتى تتمكن من تقليص احتياطها النقدي. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى توضيح الولايات المصرفية وطريقة رصد قرارات الإقراض وتقييمها؛ ويصعب على المصارف الإقراض فعلاً من أجل المنفعة العامة في حال عدم امتلاكها التمويل الكافي أو انتقادها لإنجازها استثمارات محفوفة بالمخاطر أو أقل شعبية. وأخيراً، هناك طريقة أخرى تتمثل في زيادة المساهمات الرأسمالية للأطراف العموميين الحاليين بدلاً من الاستعانة بأعضاء جدد.

51- وهذه كلها عناصر مهمة. والحلّ المحتمل الذي يجري مناقشته حالياً يتعلق بنقل حقوق السحب الخاصة، بما في ذلك إعادة توزيع مبلغ 650 مليار دولار الذي أُسند بالفعل في عام 2021. وقد ارتأت مجموعة الـ 20 إعادة النقل هذه من البلدان المتقدمة النمو التي لا تحتاج إلى حقوق سحب خاصة إلى أكثر الاقتصادات فقراً. وقد أيّدت ذلك من حيث المبدأ، ووافقت بشكل مؤقت على إعادة توزيع مبلغ 100 مليار دولار. وهذا تدبير مهم للغاية، لأن هذا المبلغ يتجاوز بالفعل مبلغ جميع القروض التي منحتها مصارف التنمية متعددة الأطراف بشروط ميسرة في عام 2018.

سادساً- مسائل معروضة للنقاش

52- بالإضافة إلى المسائل المعروضة في هذه المذكرة، قد يرغب المندوبون في الدورة الخامسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات في النظر في الأسئلة التالية:

(أ) إمكانية إيجاد التمويل في أوقات الطوارئ، كما هو الحال أثناء الجائحة، لا يعني بالضرورة أنه موجه إلى حيث تشتد الحاجة إليه. كيف يمكن للحكومات أن تبدي مزيداً من الدعم لمصارفها العامة الوطنية والإقليمية، بما في ذلك من خلال التمويل والرسملة، أو الضمانات، أو الاستعداد السياسي لدعم ولاية عامة وإنمائية بشكل أكبر؟

(38) انظر https://unctad.org/webflyer/public-banks-and-covid-19-combatting-pandemic-public-finance.

(ب) ما هي الآثار المترتبة على الهيمنة المتزايدة لتدفقات رأس المال الثنائية مقارنة بالدعم المالي للمؤسسات الإقليمية؟

(ج) كيف يمكن للمصارف الإقليمية وترتيبات التمويل الإقليمية أن تساهم في الهيكل المالي الدولي؟ وهل يمكن أن تكون نقطة انطلاق مفيدة نحو تعددية أطراف أكثر إنصافاً وفعالية؟

(د) كشفت الجائحة عن تصدّعات عميقة في عمل سلاسل القيمة العالمية. كيف يمكن اغتنام هذه الفرصة لإعادة إطلاق سلاسل القيمة الإقليمية؟ وما هو الاستثمار المطلوب في الهياكل الأساسية؟

(هـ) لا يزال نطاق وأثر العديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية بين اقتصادات بلدان الجنوب محدوداً على الرغم من انتشارها منذ مطلع الألفية. وما هي الأحكام و/أو البنود الإضافية، أو التدابير التكميلية، اللازمة لجعل هذه الاتفاقات التجارية أكثر أهمية؟

(و) كيف يمكن فهم ظاهرة النزعة الإقليمية التجارية وإلى أي مدى يمكنها أن تشكل نقطة انطلاق نحو نهج أكثر شمولاً وبناءً وتعاوناً إزاء تعددية الأطراف؟

(ز) ما هي أنسب الترتيبات المؤسسية لإدارة المصالح والحساسيات المختلفة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من أجل حوكمة تجارية دولية أكثر شمولاً وإنمائية؟

(ح) كيف يمكن تعزيز الجهود الدولية الأخيرة لتحسين العدالة الضريبية العالمية وحوكمة الشركات، بهدف تلبية الاحتياجات الاستثمارية للبلدان النامية على نحو أفضل؟